



عدنان الجنابي*: قانون شركة النفط الوطنية - ثورة على الدولة الربعية

تمّ يوم 2018/3/5 التصويت على (قانون شركة النفط الوطنية العراقية) ولا ينحصر الانجاز في تمرير هذا القانون على إعادة الحياة إلى شركة النفط الوطنية العراقية وتخليص عمليات الإنتاج والنقل والتسويق من بيروقراطية وزارة النفط التي تسببت في إرباك وتأخير هذا القطاع منذ أن دمجت بالوزارة في عهد النظام السابق في ثمانينيات القرن الماضي، إذ نص القانون على تأسيس شركة مستقلة ماليا واداريا ومرتبطة بمجلس الوزراء.

الفقرة الأهم في هذا القانون الجديد هو تفعيل المادة (111) من الدستور التي نصّت على أن "النفط والغاز ملك للشعب العراقي" فقد نصت المادة (12-ثالثا) على جعل نسبة من أرباح الشركة تقرر بموجب الموازنة السنوية "توزع على أسهم متساوية القيمة لجميع المواطنين المقيمين في العراق" ولا يجوز بيع أو شراء أو توريث الاسهم، وتسقط عند الوفاة "وتقرر هذه النسبة على ضوء ما تحدده الموازنة الاتحادية لحصة لخزينة الدولة."



أوراق في السياسة النفطية

وهذا يعني أن كل عراقي مقيم في العراق يصبح عندما يولد مساهما باسهم متساوية القيمة في أرباح شركة النفط الوطنية المتبقية بعد فرض ضريبة يحددها مجلس النواب عند إقرار الموازنة السنوية الاتحادية. وهذا المبدأ قلب معادلة الدولة الريعية بأن جعل الريع لا يذهب مباشرة إلى حساب وزارة المالية بل إلى المواطن. وللمواطن من خلال ممثليه في مجلس النواب القبول بنسبة "ضريبة" على دخلة من ريع النفط.

ويتصارع النواب، ومعهم الفاسدون في السلطة التنفيذية، على النهب من ريع النفط واقتسام "الكعكة". وغالبا ما يؤدي ذلك إلى التسابق وإضافة أعباء على الموازنة وتضخيمها باللجوء إلى القروض لسد الفجوة المتزايدة في عجز الموازنة.

وهذا بالضبط ما حصل في موازنة 2018 التي أقرت مؤخرا بإضافة أعباء شعبية وفئوية على الانفاق والتوسع في القروض لسد تلك الرغبات، مما ينتج عنه بشكل حتمي الاستمرار في سوء الإدارة المالية والتوسع في ابواب الفساد، وبالتالي تحميل الاجيال القادمة أعباء إسراف وفساد الدولة الريعية. بفضل القانون فإن المواطن (ونوابه) بعد اليوم سوف يتسابقون في زيادة حصة "صندوق المواطن" وتقليل "ضريبة" الحكومة، ومن ثم متابعة ومحاسبة السلطة التنفيذية.



أوراق في السياسة النفطية

كما أن وجود الاسهم المتساوية القيمة يؤدي خلال سنوات قليلة إلى القضاء على الفقر الشديد وتقليص الفوارق الصارخة في الدخل من خلال تطبيق مبدأ الدخل الاساسي الشامل¹ (universal basic income)

وفي نفس المادة تم إقرار مبادئ هامة منها البدء بتأسيس (صندوق الاجيال)، وهو الصندوق السيادي لفوائض عائدات النفط. وكذلك البدء بوضع نسبة لصندوق الاعمار للمشاريع الاستراتيجية. ومن المبادئ الهامة الجديدة في هذه المادة هو حرمان المقيمين في المحافظات التي تمتع عن تسليم عائدات النفط والغاز فيها إلى الموازنة الاتحادية من حصة أسهمهم. وسيؤدي هذا إلى ضغط المواطنين في الاقليم على تسليم عوائد النفط والغاز إلى الموازنة الاتحادية ليحصلوا على قيمة أسهمهم في إرباح شركة النفط الوطنية العراقية.

هناك مواد اخرى مهمة في القانون ما يجعل شركة النفط الوطنية العراقية مستقلة ماليا وإداريا عن وزارة النفط، ولا يكون الوزير عضوا في مجلس ادارتها، وليس له الحق بالتدخل في قرارات مجلس الادارة. وإذا وجد الوزير "حيادا" في قرار من قرارات المجلس فإن من حق الوزير تقديم مقترح إلى مجلس الوزراء لجعل سياسة الشركة منسجمة مع السياسة العامة للدولة، ويكون قرار مجلس الوزراء ملزما لمجلس ادارة الشركة.

¹عدنان الجنابي - الخلاص من الدولة الريعية، دراسات عراقية 2016.



أوراق في السياسة النفطية

والمبدأ المهم الآخر في هذا القانون هو أن تستقطع الشركة مبلغاً عن كل برميل تنتجه لتغطية كلفة الإنتاج، ويقرر هذا المبلغ بالاتفاق مع وزير المالية ووزير النفط ووزير التخطيط، ويقره مجلس الوزراء، ويستمر هذا المبلغ لمدة ثلاث سنوات. وهذا يعني أن "أرباح" الشركة ستعتمد على كفاءة الاداء وتقليل الكلفة، ولا يكون عملها على اساس الكلفة زائد (cost plus) مما قد يتسبب في التسبب والتبذير.

إن نطاق عمل الشركة هو "جميع أراضي جمهورية العراق ومياهه الاقليمية وجرفه القاري"، وهذا يعني أن نطاق عمل الشركة لا يختصر في الحقول "الحالية" بمنطوق المادة (112-اولا) من الدستور.

(*) رئيس لجنة النفط والطاقة النيابية السابق. رئيس مركز البحوث والدراسات العراقية (مبدع). عضو مجلس النواب

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر 10 آذار 2018 .

<http://iraqieconomists.net/ar/>